تعليق على ورقة الدكتور دو يدار
عن التضخم
د. فؤاد هاشم

فى الورقة الدسمة التى أعدها الدكتور دو يدار عن التضخم فى مصر تعرض الباحث لعدد من العوامل التى اعتبرها مسئولة عن التضخم. وهى تقع فى أربع مجموعات.

أ- عوامل خارجية : ارتفاع أسعار الواردات، تطبيق السعر التشجيعى، تدهور سعر صرف الجنيه المصرى.

ب- عوامل اقتصادية : خاصة بسياسات الأجور الأسعار، وسياسة الدعم

ح- عوامل نقدية: كالتوسع المستمر فى الائتمان المصرفى.

د- عوامل مالية: كسياسة التمويل بالعجز.

كذلك فقد فرقت الورقة - ولو بصورة عامة - بين نوعين من التضخم: تضخم دفع النفقة Cost push inflation ، وتضخم جذب الطلب demand-Pull inflation وهى تفرقة اعتبرها شديدة الأهمية، اذ بدونها تختلط علينا الأسباب. وقد أحسست من قراءتى للورقة أن الباحث لم يعط هذه التفرقة - ولو أنه ذكرها ضمنا - الأهمية الخاصة التى تستحقها، والتى بدونها قد يختلف التشخيص و يبالغ فى أهمية عوامل على حساب عوامل أخرى.

وتضخم النفقة يؤدى - بافتراضه وجود درجة من المرونة كافية - إلى رفع هياكل الأسعار إلى مستوى جديد **قد تستقر عنده.** ولكنها أيضا قد لا تستقر اذا توفر لها التمويل الكافى، وعندها يتحول **تضخم النفقة إلى تضخم الطلب،** وهو ما يطلق

عليه لولب الأسعار والأجور. وعلى العكس من ذلك فإن تضخم الطلب معناه وجود القوة الدافعة المستمرة التى تغذى وحدها نار التضخم وتحافظ عليها متقدة متزايدة الحدة.

بعبارة أخرى فإن تضخم النفقة لا يتغذى على نفسه تلقائيا، وقد يقتصر على مجرد ارتفاع فى الأسعار لفترة من الفترات تنتهى بانتهاء الأسباب التى دفعت اليه وهى ارتفاع بعض النفقات. **أما تضخم الطلب فهو التضخم الذى يتفاقم اذا لم يعالج و يتحول الى قوة مدمرة.**

وهذه التفرقة هامة وأساسية لذا أردنا أن نفهم التضخم فى مصر على حقيقته **وارتفاع اسعار الواردات** نتيجة للتضخم العالمى ما هو إلا تضخم فى النفقة. وقد قدرت بعض الدراسات أثره فى مصر بما لا يتعدى ٢٠٪. فإذا رجعنا إلى اتجاهات أسعار السلع الداخلة فى التجارة الدولية خلال السنوات الخمس الأخيرة نجد أن أعلى معدل ارتفاع سنوى لها كان ١٥٪ بالنسبة للسلع المصنوعة، ٢٠٪ بالنسبة للمواد الخام باستثناء البترول. ومعنى هذا أن أثر ارتفاع أسعار الواردات وحدها على المستوى العام للأسعار فى مصر خلال السنوات الخمس الأخيرة يتراوح بين ٣، ٤ فى المائة سنو يا.

أما تطبيق السعر التشجيعى - وقد نفذ على عدد من السنوات - قد أدى إلى تعد يل هياكل الأسعار بتطبيق سعر صرف للجنيه المصرى أقرب إلى الواقع. فإذا كان عبء عملية التعديل هذه قد امتد لثلاث سنوات، وكان الأثر المباشر لتطبيق السعر التشجيعى هو رفع أسباب فمعنى هذا أن الأثر المباشر على أسعار الواردات فى كل سنة من السنوات الثلاث الماضية ١٩٧٧/١٩٧٩ لا يتعدى ٢٥٪ أو ما قدره ٤ إلى ٥٪ سنو يا فى تركيب الرقم القياسى العام للأسعار.

وملخص ما سبق أن أثار ارتفاع أسعار الواردات (التضخم المستورد) وآثار تعديل سعر الصرف للجنية المصرى قد أدت فيما بينها إلى رفع الرقم القياسى للأسعار خلال السنوات الماضية ما بين ٧، ٩ فى المائة سنو يا. **وهذا هو حجم وحدود تضخم النفقة فى مصر** وهو حجم لا يعتبر بالمقاييس القائمة فى المجتمعات المعاصرة الآن يخشى منه، بل لعل إطلاق صيحة التضخم عليه يعتبر مبالغة ليس لها ما يبررها.

فى هياكل الأجور والأسعار وفى علاقاتها النسبية فى السوق على التضخم والتنمية فإذا كنا قد طبقنا السعر التشجيعى الآن مثلا فى كافة معاملا تنا لكى يعكس سعرُ صرف الجنية المصرى ظروف الندرة وأسعار الظل فى السوق - وهو أمر قد يرضى به كثير

من الاقتصاديين و يعتبرونه خطوة فى الاتجاه الصحيح - أو لم يكن من الضرورى أن تكون هذه الخطوة جزءا من سياسة متكاملة لتصحيح هياكل الأسعار والدخول التى اختلت فى السنوات الطويلة الماضية اختلالا شديدا، وذلك بهدف الوصول إلى هيكل واقعى جديد يعكس بدوره ظروف الندره والوفرة فى السوق المصرى والسوق العالمى، ويحافظ على قدر من العدالة والاتساق فيما بينها و بين بعضها البعض، وفيما بينها و بين معدلات ارتفاع الأسعار، و يتخذ هو نفسه أساسا لضبط ارتفاعات الأسعار ومراقبتها؟ وأشير هنا مثلا إلى الأسعار المحلية للقطن المصرى وغيره من السلع الزراعية، وإلى بعض مستلزمات ومنتجات الصناعة، وإلى أسعار الخدمات وأجور العمال الخ. فمن المعروف مثلا أن أجور الظل لبعض الحرفيين والعمال ذوى المهارة بحوالى نصف أجور السوق، بينما أجور الظل لفئات أخرى تصل إلى ضعف ما هى عليه فى السوق او تزيد.

ونتقل الآن إلى قطاع السياستين النقدية والمالية ودور كل منهما.

الباحث على مسئولية كل قطاع من هذين القطاعين فى التضخم - وهو هنا بطبيعة الحال تضخم الطلب، وكأن المسئولية واحدة ومشتركة. وهنا أختلف مع الباحث لأن تحميل السياسة النقدية نفس القدر من المسئولية يعطينا الأمل فى أن استخدام أدوات السياسة النقدية كفيل إذن بمعالجة قدر كبير من ضغوط التضخم ومثل هذا الأمل أراه سرابا. ولنستعرض معا موقف السياستين النقدية والمالية.

ونقطة البداية لنا هو برنامج التثبيت الذى عقدته مصر مع صندوق النقد الدولى فى يونيو ١٩٧٨ لمدة ثلاث سنوات وقبلت مصر بمقتضاه اتخاذ اجراءات و سياسات تنصبه أساسا على نظام أسعار الصرف والسياسات النقدية والائتمانية والمالية.

فى مجال أسعار الصرف استهدف البرنامج توسيع نطاق السوق الموازية تدريجيا اعتبارا من يونية ١٩٧٨ بحيث يمتد سعر الصرف التشجيعى ليشمل جميع المعاملات المنظورة وغير المنظورة على أن يتم توحيد سعر الصرف فى السوقين الرسمية والموازية اعتبارا من أول يناير ١٩٧٩ وأن يسرى اعتبارا من هذا التاريخ سعر الصرف المعمول به فى السوق الموازية، باستثناء ما يتعلق باتفاقات الدفع الثنائية مع الدول غير الأعضاء فى السوق

أما فى المجال النقدى فقد استهدف البرنامج:

١ - رفع أسعار الفائدة لتشجيع الادخار المحلى

٢ - وضع حدود قصوى للتوسع فى الائتمان المصرفى.

٣ - رفع نسبة الاحتياطى النقدى للبنوك التجارية.

وفى مجال **السياسة المالية** طالب البرنامج بتخفيض التمويل بالعجز وتقليل الاعتماد على الاقتراض من الجهاز المصرفى وإصلاح النظام الضريبى لزيادة موارد الدولة. واستهدف البرنامج فى النهاية أن ينخفض معدل التضخم إلى نسبة قدرها ١٠٪ سنويا اعتبرها البرنامج فى نطاق الحدود الامنة للتضخم.

وواضح أن كل هذه السياسات انكماشية بطبيعتها، **ويتوقف أثرها كلها فى النهاية على حجم عجز الموازنة العامة للدولة بالمقارنة بالاعوام السابقة.**

ماذا تم فى نطاق السياسة النقدية إذن؟

رفع سعر الخصم الى ٩٪ وسعر الفائدة إلى ١٠ - ١٢٪ ووضعت حدود عليا أوسقوف لحجم الائتمان المصرفى. وهى كلها اجراءات انكماشية لاشك فيها.

فهل نجحت؟ الاجابة بالنفى. والأسباب عديدة يمكنه تلخيصها فى أن الثقوب التى بثوب السياسة النقدية أكبر بكثير من النسيج الذى يحتويها:

أ- أسعار الفائدة التى ارتفعت لم تحد من الاقتراض لأن توقعات السوق والحالة النفسية التى تسيطر على المتعاملين - والتى استقر فى قاعها أن التضخم مستمر ومعدلاته ترتفع - تحول الارتفاع فى السعر النقدى للفائدة إلى انخفاض فى السعر الحقيقى (مقارنا بمعدلات الأرباح الحالية والمتوقعة).

ب- أسعار الفائدة التى ارتفعت لا تحد من الاقتراض لتمويل المشروعات الاستهلاكية سريعة العائد واذا كان لها أثر فهو فى الاتجاه الضار، فى اتجاه تمويل المشروعات الانتاجية التى تضيف للطاقة والانتاج. **لأن أسعار الفائدة تطبق دون تمييز** بين الأولويات.

ج- فى وجود أسعار للفائدة على الودائع بالعملات الاجنبية تصل إلى أكثر من ضعف سعر الفائدة الذى ارتفع على الودائع بالعملة المحلية - ومع تطبيق الاعفاء من ضريبة القيم المنقولة أيضا على هذه المدخرات بالعملات الأجنبية، وفى ظروف السهولة المطلقة للتحول من العملة المحلية الى العملة الأجنبية فى السوق المصرى وبأى سعر، أصبح من الأنماط المعتادة الاقتراض بالعملة المحلية والادخار بالعملة الاجنبية وتحصيل الفارق بين الاثنين وهو كبير. بل إننا لنشهد الآن اتجاها واضحا فى مدخراتنا المحلية إلى أن تتحول إلى مدخرات بالعملات الأجنبية.

وكأن السياسة النقدية المصرية تعمل على دعم مراكز الدولار والاسترلينى على حساب الجنية المصرى الذى يتدهور باستمرار. وهى نتيجة منطقية وستستمر إذا ظلت هذه التفرقة المجحفة بالجنية المصرى قائمة.

د- السقوف التى وضعت لحجم الائتمان المصرفى ليست فعالة ولن تحقق هدفها. (بل لقد تم تجاوزها بالفعل والتجاوز مستمر) لسبب بسيط أن الحكومة والقطاع العام وهى الجهات صاحبة النصيب الأكبر فى الائتمان المصرفى تقع أسيرة نتائج سياسة التمويل بالعجز الذى لا يغطيه إلا الائتمان المصرفى.

وهنا نصل إلى قمة التناقض بين سياساتنا المالية والنقدية، و بين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية التى تحاول التصدى لتيار التضخم الجارف. ومظهر هذا التناقض أولا أن **العجز فى الموازنة العامة للدولة أصبح هو المحدد لحجم الائتمان المصرفى**، وفى أى سياسة لمكافحة التضخم يجب أن يكون العكس هو الصحيح. وثانيا أن السياسة الاقتصادية لكى تنجح فى مكافحة التضخم - ونحن الآن نتحدث بطبيعة الحال عن تضخم الطلب وهو التضخم الأخطر كما بينا - لابد وأن يصاحبها سياسة مالية **انكماشية** لا تعتمد على التمويل بالعجز، أو أن يكون لها على الأقل **اتجاه انكماشى واضح** بمعنى أن ينخفض فيها حجم التمويل بالعجز ونسبة هذا الحجم إلى مجموع الايرادات الحقيقية، وأن يتحقق ذلك لعدة سنوات.

فاذا كانت الموازنة العامة للدولة قد اعتمدت خلال السنوات الماضية على التمويل بالعجز بقدر يصل إلى ما بين ٢٠-٢٥٪ من حجم الايرادات العامة (وأنا هنا أتحدث عن العجز بالمعنى الاقتصادى أى العجز المغطى بقروض وغير المغطى) فمن الطبيعى أن يحدث التضخم. وهو تضخم فى الطلب. تضخم فى القوة الشرائية التى يتضح المزيد فيها كل عام، وعاما وراء عام، و بدرجة جادة.

وهذه هى القضية. فالسياسة المالية سياسة توسعية تضخمية، وبمعدل حاد. فالسياسة النقدية تحاول أن تكون سياسة انكماشية لتتسق مع نفسها ومع متطلبات الاقتصاد القومى ومقتضيات مكافحة التضخم لتحافظ على معدل مستقر ومناسب للتنمية. ولكن القيادة للأولى.

ما السبيل؟ أظن السبيل واضحا. وأستعير هنا من الدكتور دو يدار فقرة جاءت فى دراسته القيمة عن الموضوع، وهى فقرة هامة بليغة ودلالتها واضحة. فهو يقول «التضخم قضية سياسية فى المقام الأول، وإن تفسير التضخم على أساس نقدى دون إشارة إلى خصائص مؤسسات المجتمع لاسيما السياسية منها يكون سليما من ناحية التشريح، غير أنه يكون فاقد الحيوية. وإن تحليل التضخم فى نهاية المطاف سواء فى تعقيب أصوله وجذوره أو فى الرقابة عليه هى مشكلة سياسية أولا وقبل كل شىء. وإن التفسير النقدى ضرورى

وأساسى لفهم ميكانيكية التضخم، بيد أن للسيا دائما السيطرة. على الموقع»

فالمعالجة الصحيحة للتضخم فى مصر تتطلب قرارا سياسيا فى المقام الأول يتعرض للأتى:

١ - حجم العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة **وهو أهم موقع للمجابهة**. فتخفيض العجز الكلى بمقدار **النصف مثلا** واستمرار هذا الموقف لعدة سنوات من شأنه أن يقضى على القوة الدافعة الرئيسية للتضخم (العجز الكلى فى سنة ١٩٧٩ بلغ ٢٦٨٠ مليون جنيه بنسبة ٢٦٪ من جملة الايرادات العامة)

٢ - التباين الواضح فى أسعار الفائدة بين الجنيه المصرى والعملات الاجنبية مع سريان الاعفاء من ضريبة القيم المنقولة على العملات الأجنبية ففرض الضريبة على الودائع بالعملات الأجنبية (ونسبتها الآن ٤٠٪) مع رفع سعر الفائدة على الودائع بالعملة المصرية الى ١٢٪ فعلا لاشك يدعم مركز الجنيه المصرى و يرفع سعره فى السوق.

٣ - جمودالسعر التشجيعى المعلن للجنية المصرى عن مسايرة ظروف السوق، مع حرية الحركة الكاملة تقريبا خارج السوق الرسمية للعملات، وهى اعتبارات ضاعفت من الاتجاه النزولى لسعر الجنيه المصرى فى السوق غير الرسمى ودعمت حركة الهروب من العملة المحلية إلى العملات الأجنبية. ولاشك أن توفير المرونة الكاملة لكى يساير السعر المعلن للجنية المصرى حركة السوق يسارع فى القضاء على حركة المضاربة عليه و يدعم مركزه...

٤ - تطبيق سعر موحد للفائدة يعامل انواع النشاط الاقتصادى معاملة واحدة يضعف من فاعلية مثل هذه السياسة ولا يفيد الاقتصاد القومى فى النهاية، و يضرب بالاولويات التى تحتمها التنمية فى مصر.

وأخيرا أود أن أشكر الدكتور دو يدار على هذه الورقة القيمة التى تمتعت بقراءتها والتى أستلهمت منها هذه الأفكار.

١٩٨٠/٣/٢٩

المناقشات

أولا : بحث الدكتور رمزى زكى:

١ - اشار البعض الى ان التضخم العالمى الذى حدث فى السبعينيات قد تزامن مع كساد عالمى ، ومن هنا ظهر ما يسمى بالتضخم الركودى . وكما ان التضخم العالمى قد اثر بشكل سلبى على البلاد المتخلفه ، فإن الكساد العالمى قد باشر تأثيره على هذه البلاد بالسلب ايضا . ومن هنا كان يفضل ان يشير الباحث الى تأثير الكساد على مديونية البلاد المتخلفة .

٢ - وفيما يتعلق بديون مصر الخارجية رأى البعض ، انه من الضرورى الا نكتفى بتطور رقم الديون اجمالاً ، ولكن يتعين معرفة نمط استخدام هذه الديون بمعنى هل استخدمت فى زيادة الطاقات الانتاجية أم لتمويل الاستهلاك الجارى ، وما علاقة هذا النمط بتأثير التضخم العالمى عليها .

٣ - اشار البعض الى انه حتى ولو كان هناك مكسب تحققه الدول المتخلفه من جراء الانخفاض الذى يطرأ على القيمة الحقيقية لديونها الخارجية نتيجة للتضخم العالمى ، فإنه هذا المكسب ما يلبث ان يتلاشى سريعاً امام الاسعار الباهظة التى تدفعها الدول المتخلفة نظير استخدام التكنولوجيا .

٤ - وفيما يتعلق بعوامل القوة والضعف التى اشار اليها الباحث فى صدد تحليله لمقدره مصر على دفع ديونها الخارجية فى المستقبل ، رأى البعض انه من الصعوبة بمكان اعتبار البترول احد عوامل القوة ، نظرا لقابليته للنفاذ فى امد معلوم وقريب . كما ان كثيرا من التحفظات ترد ايضا على اعتبار السياحة فى مصر كمصدر من مصادر قوه مصر فى دفع

اعباء ديونها الخارجية ، نظراً لما تتكلفه السياحة من موارد كثيرة بالنقد الاجنبى ، كما أن عدداً لا بأس به من الشركات الاجنبية يزاول نشاطه فيها ، و يقوم بتحويل ارباحه للخارج .

ثانيا : بحث الدكتور احمد سعيد دويدار:

١ - اشار البعض الى ضرورة التأكيد دائما على ما يحدثه التضخم من إخلال بالعدالة الاجتماعية . والتأثير هنا لا يحدث فقط من خلال الاضرار التى تلحق بأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة ، وانما ايضا من خلال ما يحدثه التضخم من ثراء لبعض الفئات الاجتماعية ، وان التضخم هو اكثر الضرائب راجعية على الاطلاق لانه لا يأخذ فى الاعتبار قدرة الشخص على دفع الضريبة و يصيب بالدرجة الاولى اكثر الفئات عجزاً عن الدفع .

٢ - اذا كان التمويل بالعجز (عجز الموازنة العامة للدولة) هو أحد الاسباب المسئولة عن التضخم بمصر ، فإن السؤال الجوهرى هو: لماذا لا يتم تمويل عجز الموازنة فى مصر بطرق اخرى غير الاصدار الجديد؟ هنا نجد ان البعض قد أشار إلى ان سياسة الانفتاح الاقتصادى مسئولة عن ذلك ، بمعنى انها تنطوى فى آلياتها على عدم توازن بين جانبى ايرادات الدولة وانفاقها العام . فهى لم تبحث عن بدائل اخرى لتسوية العجز ، مثل فرض ضرائب على الدخول المرتفعة والانشطة الفيلية ذات الدخول الفلكية التى تحققت فى خضم هذه السياسة . ناهيك عن انها انطوت على كثير من الاعفاءات الضريبية لنشاطها رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة ، ومازالت تتقاعس عن ان تمد يدها الضريبية على الدخول المتحققة من زراعة الحدائق . وان فرض الضرائب على الدخول العالية والانشطة الطفيلية مايزال يلقى معارضة شديدة .

٣ - ان المناداة بخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وإن كان أمراً ضرورياً لمكافحة التضخم فى مصر . الا ان تحقيق هذا الهدف فى ظل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تستند عليها سياسة الانفتاح الاقتصادى ، سوف يتم على حساب الدعم ومخصص الاجور فى الموازنة ، و بالتالى سيتحمل تكلفة هذه السياسة الفقراء ومحدوى الدخل . ولهذا يتعين علاج العجز من خلال البحث عن مصادر بديله ، مثل زيادة الضرائب المباشرة ، والقضاء على الانفاق العام غير الضرورى .

٤ - لما كانت اسباب متعددة لظاهرة التضخم بمصر ، فإن التحليل العلمى السليم ،

الذى يمكن ان يستفاد به فى رسم السياسة الاقتصادية للدولة، يجب أن يكون على شكل كمى، يحلل هذه الاسباب ويحدد الاهمية النسبية او الوزن النسبى لكل سبب من هذه الأسباب. وهنا اشار احد المتحدثين، انه طبقا لاحدى الدراسات التى اجراها عن تفسير ظاهرة التضخم بمصر خلال الفترة بين ١٩٧٠ - ١٩٧٧ تبين ان فائض الطلب وزنا نسبياً لا يستهان به فى تفسير هذه الظاهرة، حيث يتبين ان حوالى ٣٠٪ من اجمالى الطلب القومى، هو طلب فائض. بمعنى ان حوالى ثلث ما يطلب من سلع وخدمات فى مصر هو فائض عما هو متاح من الطاقة الانتاجية وما نستوردة من الخارج. كما ان نسبة مساهمة التضخمك المستورد على مستوى الاسعار بمصر لا تزيد عن ٤٪ خلال نفس الفترة.

ثالثا: بحث الدكتور عبد الهادى النجار:

١- اشار البعض الى ان الطاقة الضريبية للاقتصاد المصرى، بشكل عام، هى طاقة مرتفعة. حيث وصلت هذه الطاقة فى السنوات الاخيرة الى حوالى ٢٣٪ من الدخل القومى. لكن هناك قصوراً واضح وشديد فى مجال الضرائب على الثروة والدخول الضرائب المباشرة) مثل الضريبة على الاطيان والعقارات وضريبة التركات ورسم الايلولة وكذلك ضريبة الايراد العام وضرائب المهنى الحرة.

٢- انتقد كل لمتحدثون هيكل الضرائب فى مصر بسبب تحيزة الواضح للضرائب غير المباشرة التى تقع على عاتق الفقراء ومحدودى الدخل. واكدوا على ان الضرائب غير المباشرة فى حالة البلاد المتخلفة. ومنها مصر، هى ضرائب ظالمة وغير عادلة. وان اصلاح النظام الضريبى فى مصر، لا يتمثل فى احكام عملية الربط والتحصيل ومكافحة التهرب الضريبى فحسب، بل يتمثل فى ضرورة تعديل هيكل الضرائب بمصر، عن طريق زيادة الضرائب على الدخول واشكال الثروة.

٣- اشار البعض الى ان العدالة الضريبية فى مصر، كانت متحققة الى حد ما، خلال الفترة السابقة على انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى. ولكن درجة العدالة هبطت كثيرا ف السنوات التى اعقبت انتهاج هذه السياسة بسبب تحيزها لصالح الدخول العالية والانشطة الطفيلية وتقريرها لكثير من الاعفاءات الضريبية لنشاط رأس المال الاجنبى والخاص المحلى.